

برنامج تقوية إدارة الجودة وقدراتها وبنيتها التحتية في لبنان

الوزير الصفدي: يجب مشاركة الدولة مع الهيئات الاقتصادية والمجتمع المدني في وضع رؤيا اقتصادية موحدة

٢٠٠٥، قبل أن يعين وزيراً للأشغال العامة والنقل في حكومة الرئيس فؤاد السنيورة في العام نفسه.

الصفدي شدد خلال ندوة "إدارة التغيير" على ضرورة وضع رؤيا اقتصادية موحدة تشارك الهيئات الاقتصادية والمجتمع المدني في صياغتها. ولفت إلى أن من واجبات الدولة تجهيز البنية التحتية والتشريعية والمؤسسية التي تحفز نمو مختلف القطاعات الاقتصادية وتطمئن كل من شركاء لبنان التجاريين على تكامل البنية التحتية، والمواطن اللبناني على حقوقه بالحصول على سلعة سليمة وخدمة مناسبة مقابل ما يدفعه.

وأكد سعيه مع فريق عمل الوزارة إلى

استكمال سلة التشريعات المطلوبة في مجالات الجودة والمنافسة والمترولوجيا، بالإضافة إلى إقرار مشاريع القوانين في مجال سلامة الغذاء وتقييم المطابقة والقواعد التقنية والمقاييس والمواصفات.

وكان مدير برنامج الجودة علي برو استهل حفل الافتتاح، بكلمة شدد فيها على الحاجة الماسة لأنماط معينة من التغيير في الشركات والمؤسسات التي تتعاون مع البرنامج، سواء على صعيد الأنظمة الإدارية والمعلوماتية أو خطوط الإنتاج أو تعديلات على الهندسة الداخلية للمنشآت.

واختتمت الندوة بعرض تفاعلي للخبير الأوروبي عدنان أميمان حول سبل إدارة فترات التغيير في المؤسسات. وشدد بشكل رئيسي على فائدة التغيير بذاته، الذي سيتطور في زيادة الربحية للشركة أو المؤسسة، إلى جانب متطلبات الزبائن والمنافسة في السوق.



• معالي وزير الاقتصاد والتجارة، الأستاذ محمد الصفدي، يلقي كلمته خلال الندوة حول "إدارة التغيير"

هذا ما أعلنه وزير الاقتصاد والتجارة الأستاذ محمد الصفدي خلال ندوة نظمها برنامج الجودة حول "إدارة التغيير" يوم الجمعة في ٢٥ تموز ٢٠٠٨ في فندق فينيسيا- بيروت.

شارك في هذه الندوة نخبة واسعة من رجال الأعمال والاقتصاد ورؤساء غرف التجارة والصناعة والزراعة في لبنان، ورؤساء جمعيات ونقابات اقتصادية واجتماعية وتجارية وصناعية، إلى جانب رؤساء مجالس الإدارة والمدراء التنفيذيين والعامين في شركات القطاع الخاص والجامعات والإدارات الرسمية في لبنان.

شكل هذا الحدث فرصة للمشاركين، للتعرف عن كثب على الوزير الجديد، والاطلاع على أسلوبه الخاص في الإدارة، لاسيما أن معالي الأستاذ الصفدي حقق نجاحات عديدة خلال تجاربه في ميدان إدارة الأعمال في القطاع الخاص. فقد أنشأ في أوائل التسعينات مجموعة الصفدي القابضة التي يترأس مجلس إدارتها اليوم. سرعان ما برهن خريج كلية إدارة الأعمال في الجامعة الأميركية في بيروت عن قدرات هائلة في مجال الأعمال. كما سمحت له نجاحاته الخاصة بدخول النشاط الاجتماعي عام ٢٠٠١، عبر إطلاق مؤسسة الصفدي التنموية التي لا تبغي الربح.

هذا ودخل إين طرابلس الندوة البرلمانية للمرة الأولى عام ٢٠٠٠، كمنائب عن عاصمة الشمال، وأعيد انتخابه عام

في هذا العدد

صفحة ١

الوزير الصفدي: يجب مشاركة الدولة مع الهيئات الاقتصادية والمجتمع المدني في وضع رؤيا اقتصادية موحدة

صفحة ٢

مراقبة الاسواق وسلامة الغذاء

برنامج الجودة يطور

جائزة وطنية للإمتياز

صفحة ٣

"هوريك ٢٠٠٨" يستقطب ١٠ آلاف زائر متخصص

صفحة ٤

وضع التشريعات المتعلقة بالجودة في لبنان

صفحة ٥

برنامج الجودة يطلق

سلسلة كتيبات "ألف باء"

صفحة ٦

سلسلة من التدريبات للمراقبين حول سلامة الغذاء

برنامج الجودة يطلق حملة التوعية حول الجودة في

المدراس والمعاهد المهنية والجامعات اللبنانية

يوم التوعية للصناعات الغذائية



• معالي وزير الاقتصاد والتجارة، الأستاذ محمد الصفدي، مع، من الشمال: روجيه نستاس (رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي)، غازي قريطم (رئيس غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان)، فادي عبود (رئيس جمعية الصناعيين اللبنانيين) وعلي برو (مدير برنامج الجودة)

نشرة "أخبار الجودة" تصدر عن برنامج الجودة، وزارة الاقتصاد والتجارة -

برنامج الجودة يطور جائزة وطنية للإمتياز

هذه الجائزة ستوفر لمؤسسات القطاعين العام والخاص فرصة نيل شهادة على نضج أنظمتها الإدارية وفعاليتها، والتي ستؤدي إلى زيادة الكفاءة والقدرة على المنافسة.

ما هي أسباب وضع نموذج لإدارة الجودة وجائزة وطنية للإمتياز؟

لقد أثبتت الدراسات الاستقصائية الدولية الموجهة من كبار الخبراء، أن استخدام نماذج إدارة الجودة وجوائز الأمتياز تخول المؤسسات التي تطبيقها تحقيق نتائج متفوقة (القبول الدولي، رضى العملاء، الأرباح، حصة السوق وقيمتها، المردود لحملة الأسهم، النمو، الخ).

وتقلص الإدارة المنهجية التي تأخذ بعين الاعتبار مختلف الجوانب الهامة للإدارة العلمية المعاصرة، من حالات الفشل وفقدان الموارد والمواد، بل تساهم أيضاً في تحسين أداء القيادة والاستثمار البناء في الموارد البشرية والموردين والشركاء، وتؤدي في نهاية المطاف إلى ارتياح العملاء وأفراد الشركة وحملة الأسهم.

انطلاقاً من ذلك، قام برنامج الجودة بتشكيل فريق داخلي للعمل على هذا المشروع بمساندة واحد من أبرز الخبراء الأوروبيين في هذا المجال انتوني سبانوس، وذلك كجزء من هدفه الرئيسي بزيادة

العولمة والمنافسة الشديدة، الاتصال السريع، الحاجة إلى الابتكار، التعليم والخبرة التي يمكن ترجمتها بإدخال تحسينات، هي السمات المميزة للصناعة والأسواق الدولية اليوم.

من هنا، ينبغي على المؤسسات التي تقدم منتجات أو خدمات، أن تحسن قدراتها في مجالات المنافسة، الكفاءة، نظم الإدارة، وبطبيعة الحال أن تنتج السلع والخدمات المبتكرة التي تلبى أو تتجاوز تطلعات الزبائن وتحقق قيمة مضافة.

من الضروري أن تكون الخدمات والسلع المنتجة في أي بلد ومن جانب أي مؤسسة، قادرة على المنافسة، "هذا يمثل الأفضل لجهة الجودة وبكلفة عادلة".

على غرار تجارب معظم البلدان المتقدمة في العالم ومجمل دول الاتحاد الأوروبي، يضع برنامج الجودة في وزارة الاقتصاد والتجارة، يتعاون وثيق مع ممثلي القطاع الخاص، مشروعاً لدعم



• بعض المشاركين في أول اجتماع لفريق العمل، من الشمال: فادي جميل (جمعية الصناعيين اللبنانيين) مدير بساط (نقابة أصحاب الصناعات الغذائية اللبنانية)، نعمة عازوري (جامعة الروح القدس الكسليك)، خالد نزهة (نقابة أصحاب المطاعم)



• علي برو

إثر إطلاق مشروع "الجودة المستدامة" لمدة ١٨ شهراً، وهو امتداد لبرنامج الجودة، عمل البرنامج بنشاط على تحسين مراقبة الأسواق في لبنان. فقد قمنا على سبيل المثال بإجراء مسح لخدمات التفتيش في مجال سلامة الغذاء، ومن ثم قدمنا تدريباً لنحو ١٠٠ مفتش أغذية من مختلف الوزارات والمنظمات.

تعد مراقبة الأسواق وغيرها من وسائل الضبط الرسمية، أدوات تستخدمها الحكومة للتأكد من نوعية المنتجات. فجوهر مفهوم الجودة هو أن تلبى نوعية المنتجات والخدمات، متطلبات الزبائن، وأحد أبرز متطلباتهم الضمنية في الأحيان، هو ألا تتسبب المنتجات بأي أذى لهم. لكن ينبغي الإشارة إلى أن جميع المنتجات لا تتضمن المستوى ذاته من المخاطر المرتبطة بها. لذا تهتم الحكومات في مختلف أنحاء العالم بالمنتجات ذات المخاطر الأعلى. فمن المسلمات ألا يتعرض أي مواطن لحجم مخاطر غير مقبول على صحته وسلامته، وألا تتدهور أوضاع البيئة التي نعيش فيها، من خلال استخدام المنتجات الخطرة. إنه في الواقع السبب الرئيسي الذي يجعل الحكومات في كل مكان، تضع حداً أدنى من متطلبات الجودة لغنائ من المنتجات أو الخدمات.

بيد أنه بمجرد وضعها، على هذه القواعد أن تكون فعالة من خلال تفتيش المنتجات واختبارها، وعبر توفير المعلومات للمنتجين والمستهلكين وتثقيفهم، وإخيراً عن طريق وضع مجموعة من العقوبات الممكنة. هذه العقوبات تتراوح عادة ما بين غرامات وسحب المنتجات من السوق، وفي الحالات القصوى إغلاق مؤقت للمصنع أو المتجر، أو حتى دخول السجن. مراقبة الأسواق تعد وظيفة في غاية الأهمية هنا هي صورة طبق الأصل عن الجودة، وصمام أمان للبنية التحتية للجودة.

إن مراقبة الأسواق متوفرة في لبنان بشكل هيئات تفتيش عديدة مرتبطة بالوزارات والبلديات. لكنها ما زالت قيد التطوير حتى الآن، وهي تحتاج لوقت طويل للوصول إلى المستوى المهني لهيئات مراقبة الأسواق في الاتحاد الأوروبي على سبيل المثال. من خلال ثلاثة مشاريع (ممولة من الاتحاد الأوروبي)، وهي برنامج الجودة وبرنامج التوأمة لحماية المستهلك ومشروع تدريب البلديات على حمايه المستهلك، تم تقديم بعض المساهمة في تحسين الوضع، لاسيما عبر تدريب المفتشين واعداد أنظمة تنفيذية وتقديم الخدمات الاستشارية، ولكنه يتعين علينا القيام بالمزيد.

نحن نعمل أيضاً في الوقت الراهن، على التحضير للهيئة اللبنانية لسلامة الغذاء، التي من شأنها أن تتأسس حين يقر البرلمان مشروع قانون سلامة الغذاء الجديد. هذا سيكون للهيئة مهمة التنسيق في سلسلة إنتاج الغذاء، من المزرعة إلى الشوكية بشكل كبير، والتي ستمكنها من حماية صحة المواطن وسلامته بشكل أكثر فعالية، وذلك من خلال إبعاد المنتجات غير المستوفية للمعايير عنه. كذلك، لدينا في المستقبل خطط لدعم وظيفة مراقبة الأسواق الأساسية، من خلال اقامة برامج تدريب رسمية للمفتشين وعبر أنظمة لتبادل المعلومات بين عمليات التفتيش. سيحصل المواطنون اللبنانيون من خلال تحسين هذه الأنظمة، على مستوى أفضل من الحماية لصحتهم وسلامتهم.

د. علي برو
مدير برنامج الجودة



• مشاركون في أول اجتماع لفريق العمل، فريتس هانديكس وألين طبشي (برنامج الجودة)، نعمة عازوري (جامعة الروح القدس الكسليك) وأنطوني سبانوس (خبير الإمتياز الأوروبي)

القدرة التنافسية للاقتصاد اللبناني ومجتمع الأعمال. ويشمل المشروع تصميم نموذج لبناني لنظام إدارة الجودة وتنفيذه، على أن يليه لاحقاً تطوير جائزة وطنية للأمتياز.

سيساعد النموذج اللبناني لإدارة الجودة، مدراء الشركات والمؤسسات على تطبيق ممارسات منهجية في الإدارة. وفي الخطوة التالية، سيسمح الاستخدام الفعال لهذا النموذج بنيل جائزة الأمتياز اللبناني.

معدل قبول المنتجات اللبنانية في الأسواق الأجنبية. وقد عقد الإجتماع الأول لمجموعة "الجائزة الوطنية للأمتياز" في مكاتب برنامج الجودة حيث أبدى المشاركون عدداً من الملاحظات المهمة وأثبت الإجتماع نجاحه. كما تم توزيع استبيانات نوعية لأكثر من ٢٠٠ شركة ومصنع في القطاع الخاص لتحديد معدل الإلتزام بمفهوم الجائزة اللبنانية وموافاة حاجات الصناعيين اللبنانيين بشكل أفضل.

وسيتم نشر المزيد عن حالة التقدم المحرز في هذه العملية، ضمن أعداد لاحقة من هذه النشرة.



• صورة شاملة عن هوريكا ٢٠٠٨

الطبيعي الممتاز، وهي عبارة عن منافسة من فئتين: الأولى عن أفضل منتج صغير من زيت الزيتون بمشاركة ٢٣ فرداً، والثانية عن أفضل لصاقة وزجاجة بمشاركة ١٧ فرداً، وقد تم تقييمهم من قبل خبراء في التذوق. وقد أعلنوا الفائزين على أساس نكهة الزيت وتغليف الزجاجات. إن أجمل ما في مسابقة زيت الزيتون هذا العام” برأي الرئيسة التنفيذية لشركة ”آرشيتري“ نيل أبو غزالة، ”هو أن أعضاء هيئة التحكيم والزوار (الذين حصلوا على فرصة للتذوق وإبداء الرأي) توصلوا إلى النتيجة ذاتها. وأعلنوا فوز جوزيف خوري كأفضل منتج صغير، وحصوله على المرتبة الثالثة في مسابقة أفضل لصاقة وزجاجة“.

وأضافت السيدة ديموس سلامة بأن ”هورিকা“ يشكل حلقة وصل بين المنتجين وأصحاب المصلحة، وعاملاً هاماً لتعزيز المعلومات بالنسبة للمنتجين؛ لقد كان دواعي سروري هذا العام لقاء رجال أعمال صينيين وشخصيات عدة من السفارات“. إلى جانب ذلك، تناولت ورشات العمل اليومية مواضيع مثيرة تركز على أهمية الغذاء الصحي، مثل ”أطلس المنتجات اللبنانية التقليدية“ الذي يعد مساراً جديداً نحو تثمين تقاليدنا.

آراء العارضين

أعرب المدير العام لشركة ”فاري فود“ عماد صدقة عن سعادته بالمشاركة في هذا الملتقى، معتبراً أن ”هورিকা“ أقل كلفة من أي إعلان تلفزيوني وأكثر فعالية، حيث أعطاه الفرصة للتواصل مع عدد من الشركات والحصول على عناوين المسؤولين فيها، في أجواء أخوية للغاية. وقال السيد كريم سعد مدير التسويق والمبيعات في جوري كوفي ماشين: ”إنها المرة الأولى ولكن ليس الأخيرة التي سنشارك فيها بـ ”هورিকা“. فهو يقدم فرص عمل إستثنائية لبلدنا وخطوة إلى الأمام عبر لقاء الخبراء في الوقت المناسب“. لقد نجح هذا العام، ملتقى ”هورিকা ٢٠٠٨“ بشكل خاص في الترويج لشركات جديدة ناشئة وفي إطلاق منتجات مبتكرة. أصبح هوريكا نقطة لقاء مميزة للصناعيين والتجار المحليين والإقليميين والدوليين المتخصصين في القطاعات الغذائية والمشروبات.

اختتمت فعاليات الدورة الخامسة عشرة من ملتقى ”هورিকা ٢٠٠٨“ للصناعات الغذائية والضيافة في الشرق الأوسط، يوم الجمعة في ٢٧ حزيران ٢٠٠٨، في ما شكل حدثاً ناجحاً للغاية، استقطب حوالي ١٠ آلاف زائر متخصص في قطاعي الصناعات الغذائية والضيافة.

وقد ألفت مشاركته أكثر من ١٥٠ عارضاً، بما فيها شركات محلية وعالمية، ومؤسسات من القطاعين العام والخاص ونقابات وجمعيات تجارية وصناعية وأفراد، الضوء على الأهمية الاقتصادية والصناعية والتجارية والسياحية التي اكتسبها ملتقى ”هورিকা“. وللجنة الثالثة على التوالي، يشارك برنامج الجودة في وزارة الاقتصاد والتجارة في أحداث هذا الملتقى كجزء من أعماله الهادفة إلى تعزيز التوعية على أهمية قضايا الجودة ولترويج ثقافة سلامة الغذاء لدى الصناعيين والمستهلكين.

علقت السيدة جومانا دموس سلامة، المديرة العامة للشركة المنظمة ”هوسبيتاليتي سيرفيسز“، على نجاح هذا الحدث بالقول: ”لقد كانت دورة هوريكا هذا العام متميزة وفريدة، فقد تمكننا من تحقيق مختلف أهداف هذا الملتقى، مثل جمع العاملين في مجال الضيافة بمكان واحد وفي أجواء أخوية، وتبادل عناوين العمل فيما بينهم ودعم تطوير الصناعة“.



• أعضاء فريق برنامج الجودة في ”هورিকা ٢٠٠٨“، من الشمال: فريتس هاندريكس، عمير رمال، صموئيل سواح ورنأ شهب

وتم تنظيم عدد من المسابقات والتدوات خلال هذا المعرض؛ فقد أتاحت المسابقات التي تم تنظيمها في إطار الملتقى، لعدد من المتخصصين بالكشف عن أفكار مميزة في مجال تزيين طاولات الطعام، ومن بين المشاركين، أفراد متخصصون من أشهر المطاعم والفنادق وشركات تنظيم المؤتمرات وكبار موردي حاجات طاولات الطعام. وقد عرض هؤلاء مجموعاتهم المدهشة والمهنية في فن تزيين طاولات الطعام؛ في حين كشفت مسابقة النوالد اللبنانيين (مسؤولي أقسام المشروب في المطاعم) عن مواهب عديدة خلال المنافسات اليومية التي احتضنها الملتقى، إلى جانب آخر الابتكارات في هذا المجال. وقد نال الفائزون جوائز قيمة. ومن أبرز نشاطات هوريكا أيضاً، الدورة الثالثة من مسابقة زيت الزيتون البكر

وضع التشريعات المتعلقة بالجودة في لبنان

المولجة مراقبة هذه القواعد.

انطلاقاً من هذا الواقع، يأتي مشروع القانون المذكور ليوحد التشريعات في نص واحد يتضمن القواعد التي ترمي إلى تأمين سلامة المواد الغذائية وإنشاء الأجهزة المولجة تطبيق أحكامها.

كذلك، يضع فريق عمل برنامج الجودة للمسات الأخيرة على مشاريع قوانين عدة، أبرزها مشروع قانون المواصفات الذي يضع المبادئ والأهداف الأساسية التي ترعى المواصفات الوطنية وإجراءات وضعها وتطبيقها والأحكام التي ترعى مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية ومهامها ومواردها المالية.

ومن بين مشاريع القوانين التي اقترب فريق العمل من إنجازها، نجد مشروع قانون نظام القياس الذي يهدف إلى وضع القواعد الراعية لهذا النظام، من أجل تأمين عمليات قياس صحيحة متوافقة، بهدف تأمين حماية المستهلك والمنافسة العادلة. كما نجد مشروع قانون القواعد الفنية وإجراءات تقييم المطابقة الذي يرمي إلى تحديد إجراءات اعتماد القواعد الفنية وتقييم مطابقة المنتج لهذه القواعد، إلى جانب شرح موجبات الهيئات الاقتصادية التي تضع منتجات في الأسواق اللبنانية.

هذا ويحضّر فريق عمل برنامج الجودة مسودة مشاريع قوانين ومراسيم تطبيقي لقانون حماية المستهلك، بينها سلامة المنتجات ومسؤولية المنتجين ومراقبة الأسواق.

يسعى فريق عمل برنامج الجودة في وزارة الاقتصاد والتجارة إلى بناء إطار قانوني للجودة بهدف تحسين جودة الغذاء ومواصفات الخدمات والمنتجات في قطاع الإنتاج. هذا بالإضافة إلى نشاطات البرنامج المتنوعة في مجال تقوية إدارة الجودة وقدراتها وبنيتها التحتية في لبنان، وتتبلور هذه البنية القانونية في رؤية عالمية للجودة تهدف إلى تحسين جودة الغذاء ومواصفات الخدمات والمنتجات والمقاييس المعتمدة في العملية الإنتاجية.

هذا العمل يجسد روحية التوجه العام لدى معظم دول العالم، بهدف الوصول إلى الإنتاج الأفضل، وتأمين المعايير اللازمة للسلع القابلة للتصدير إلى الخارج.

تكمّن أهمية مشاريع القوانين هذه أيضاً، في تحديد أطر المنافسة الشريفة في الأسواق المحلية، في ظل جهود الحكومة اللبنانية من أجل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، علماً أن لبنان مطالب بتحقيق عدد من الشروط ليتمكن من الولوج إلى المنظمة.



• مبنى البرلمان اللبناني - وسط بيروت

تجدر الإشارة إلى أن مجموعة من الخبراء المحليين والدوليين تساعد فريق عمل البرنامج في التحضير لهذه المشاريع وإنجازها، بالإضافة إلى مناقشتها مع الشخصيات المعنية بالموضوع.

في الختام، تبقى مسألة تنفيذ التشريعات المتعلقة بالجودة والمذكورة أعلاه، على أرض الواقع، وذلك بعد إقرارها في المجلس النيابي.

يعمل برنامج الجودة على تحضير ما يقارب إثنا عشر مشروع قانون ومراسيم تطبيقية في مجالات الجودة والمعايير والمواصفات، وقد أقرت الحكومة مشروع قانون سلامة الغذاء ومشروع قانون المنافسة، وأحالتهم إلى المجلس النيابي.

يركز مشروع القانون الأول، في أسبابه الموجبة، على تعدد النصوص القانونية التي ترعى سلامة الغذاء والصحة العامة في التشريع اللبناني الذي يتضمن ثغرات عديدة تحول دون تأمين الحماية الكاملة لحقوق المستهلك في غذاء سليم، بالإضافة إلى تعدد الوزارات والهيئات

التوضيب وموادها، بالإضافة إلى وضع اللصاقات. لذلك، فإن هذا الدليل يتناول المسائل ذات الصلة بالاتحاد الأوروبي عموماً، وحول وضع علامات الغذاء بشكل عام ومحدد، ويفصل فئات المواد الغذائية، ويوضح المسائل المتعلقة بمواد تغليف الأغذية وتصاميمها، ويقدم لمحة عامة عن تطورات توضيب الأغذية ووضع اللصاقات في لبنان.

• النهج الشامل والجديد

تم وضع دليل "ألف باء" هذا، لتعزيز فهم المبادئ الدولية للأنظمة الفنية، التقييم وتقييم المطابقة. وهو يركز على المفاهيم الأوروبية للنهج الجديد والشامل، ويرتبط مباشرة باتفاقية الشراكة بين لبنان والاتحاد الأوروبي (نيسان ٢٠٠٦). تحدد هذه الاتفاقية بأنه يجب على الطرفين التعاون لتخفيف الخلافات والسعي إلى تقارب قوانينهم. ويحدد التزام الجانبين بمناقشة إتفاقيات الاعتراف المتبادلة حالما تستوفى الشروط.

• الاعتماد

تم صياغة هذا الدليل، من أجل المساعدة على استيعاب مفهوم الاعتماد وموقعه في البنية التحتية للجودة، بالإضافة إلى المساعدة على تحديد مزايا استخدام هيئات تقييم المطابقة المعتمدة، وفهم البعد الدولي والإقليمي للاعتماد. ويهدف الدليل إلى المساعدة في التعرف على فوائد استخدام هيئات التقييم المعتمدة وفهم الأبعاد الإقليمية والدولية للاعتماد. ويتطرق أيضاً إلى مواضيع الاعتماد في لبنان ويركز على المواضيع المطروحة والخطوات المستقبلية المقترحة لتطوير خدمات الاعتماد في لبنان.

• التقييم

يوفر هذا الدليل بعض المعلومات العامة عن فائدة المواصفات وضرورتها، وكذلك عملية وضع المواصفات. كما يقدم لمحة عامة عن العالم الخاص بالتقييم، وهي عبارة عن جملة اختصارات لكلمات، لتقليص وقت التواصل. ويكمن القبول الكبير في استخدام المعايير في الإجراءات الخاصة المستخدمة لخلق المقاييس بمشاركة لجان تقنية مفتوحة على خبراء عالمين ومختارة من قبل هيئات تقييم دولية. ففي لبنان "لبنور" هي الهيئة الوطنية للتقييم وتأسست بموجب القانون الصادر في ١٩٦٢/٧/٢٣، وتعتبر الكيان الوحيد المخول بإصدار ونشر وتعديل المقاييس اللبنانية وإعطاء الحق باستخدام علامة المطابقة اللبنانية. ومن المتوقع استخدام الإختزال في التقييم لتقليص الفجوة في الإتصال. و لذلك، فإن هذا الدليل هو أداة أولية للتجانس مع هذا الموضوع وتحديد معنى هذه الاختصارات.

• تقييم المطابقة

يقدم هذا الدليل موجزاً لمبادئ تقييم المطابقة، والأدوات اللازمة لعملية التجارة الدولية، فضلاً عن دور الحكومات في تقييم المطابقة من خلال الأنظمة الفنية. ويعتبر تقييم المطابقة أيضاً خطوة شائعة بين الزبون والمزود بهدف تحديد موافاة المنتج أو الخدمة أو النظام أو الشخص لتوقعات الزبون.

• منح الشهادات والتفتيش

هذا الدليل يوضح مفاهيم منح الشهادات والتفتيش ضمن الإطار الوطني والدولي. كما يعرض مقدمة لمواضيع مختلفة، بينها على سبيل المثال شهادات أنظمة الإدارة، إصدار شهادات للمنتجات وللأفراد. ومن جهة أخرى، يدل التفتيش على فحص تصميم المنتج والمنتجات والخدمات والعمليات وتحديد مطابقتها للمواصفات اللازمة.

كجزء من حملة التوعية على أهمية القضايا المتعلقة بالجودة ودورها، يطلق برنامج الجودة في وزارة الاقتصاد والتجارة، عدد من كتيبات "ألف باء" التي تؤمن للقارئ المعرفة الأساسية حول عدد من المواضيع المرتبطة بالجودة بالإضافة إلى عناوين ومواقع ومراجع مختصة ذات صلة يمكن الإتصال بها للحصول على معلومات أكثر شمولية وتعمقاً. كما قام البرنامج بنشر أوراق إعلانية متوفرة أيضاً.

هذه الأدلة متوفرة في أماكن عمل البرنامج - في وزارة الإقتصاد والتجارة الذي يقوم بتوزيعها على مختلف المعنيين، لاسيما الوزارات، والمصانع والجامعات، والجمعيات التجارية، والاتحادات المهنية. وتعتبر تلك الكتيبات أيضاً مراجعاً ومصادر معلومات في ٢٢ بلد عربي.

وسيتم نشر المزيد من الكتيبات لاحقاً حول مواضيع أخرى مثل سياسة الجودة الوطنية و الجائزة الوطنية للإمتياز وحماية المستهلك كجزء من مشروع بناء الجودة. وسيقدم كتيب حماية المستهلك تعريفاً لحماية المستهلك ومراقبة السوق وحقوق المستهلك ودور الحكومة في تلك الأمور. كما سيبرهن الأسس والفوائد الأساسية من حماية المستهلك ومراقبة السوق ويقدم موجزاً عن الوضع اللبناني في مجال حماية المستهلك.

وفي ما يلي نظرة سريعة على محتويات هذه الكتيبات التي تمت طباعتها بالإنكليزية والعربية:

• الجودة

يحدد هذا الدليل المفهوم العام للجودة ويقدم لمحة عامة عن نظم إدارة الجودة، السياسات، البنية التحتية ومواصفات المنظمه الدولية للتقييم.

كما يسلط الضوء على فوائد ومزايا اعتماد نظام إدارة الجودة وتنفيذه بصفة عامة، وداخل المنشآت الصغيرة والمتوسطة بوجه خاص.

ويتوسع في شرح مواضيع مثل كيفية الحصول على الشهادات، تقييم المطابقه، وضع العلامات ومراقبة الاسواق.

• نظم إدارة سلامة الغذاء

يوفر هذا الدليل معلومات أساسية عامة، ودليلاً مرجعياً ومعلومات عملية عن نظام إدارة سلامة الغذاء أيزو ٢٢٠٠٠ نقاط المراقبة الحرجة لتحليل المخاطر (HACCP). نظام نقاط المراقبة الحرجة هو مقارنة تساعد على الحيلولة من التعرض للمخاطر البيولوجية والكيميائية والمادية الصغرى، وقد أوصت به هيئة الدستور الغذائي (التي تتضمن ١٢ مرحلة - والمراحل من ٦-١٢ تسمى المبادئ السبعة لنظام نقاط المراقبة الحرجة لتحليل المخاطر فيما تعتبر المراحل من ١-٥ خطوات مبدئية لتحليل المخاطر).

• المترولوجيا

المترولوجيا هي علم القياس، وتعود جذورها إلى الكلمة اليونانية "ميترون" والتي تعني القياس.

يوفر هذا الدليل بالتفصيل مجموعة مفاهيم مثل فئات القياس، القياس الصناعي والعلمي، وعلم القياس القانوني.

ويمكن إيجاد أقسام البنية التحتية الدولية واللبنانية، تحت عنوان عريض هو تنظيم القياس.

واخيراً، تم تخصيص جزء هام لشرح وحدات القياس بالتفصيل.

• التوضيب واللصاقات

إن الحكومات التي شاركت في حمايه صحة مواطنيها، وفي تنفيذ قواعد التجارة العادلة وممارساتها، وفي حماية البيئة، قامت بوضع تشريعات حول تصاميم



سلسلة من التدريبات للمراقبين حول سلامة الغذاء

تركزت الخطوة التالية على تنظيم دورات تدريبية ليومين، قام بعرضها الخبيران دنيس فرار من بريطانيا و راغدة حصري من لبنان خلال شهري تموز و آب ٢٠٠٨.

وتمّ تدريب حوالي ١٠٠ مفتش من كافة أنحاء لبنان حول مبادئ سلامة الغذاء على مدى ٥ دورات وحول مهارات التفتيش العملية على مدى ٣ دورات.

تخلل هذه الوحدات عروض لخبراء ودراسة حالات معينة، بالإضافة إلى تمارين عملية وامتحان نهائي. وسوف ينال المشاركون الذين نجحوا في الامتحان النهائي حول مبادئ سلامة الغذاء، شهادات من معهد "تشارترد" البريطاني للصحة البيئية.

واستناداً إلى ردود أفعال المشاركين، كانت الوحدات التدريبية مفيدة جداً لهم، وقد أوصوا بتقديمها إلى كل المفتشين في البلد.



• مجموعة من المشاركين في إحدى الدورات التدريبية مع المدربين دنيس فرار وراغدة حصري

خلال العامين ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، قام خبراء لبنانيون وأوروبيون بإجراء تقييم شامل لحاجات المفتشين التدريبية في مختلف الوزارات، والمتعلقة بمراقبة سلامة الغذاء.

برنامج الجودة يطلق حملة التوعية حول الجودة في المدارس والمعاهد المهنية والجامعات اللبنانية

تهدف الدورات التدريبية إلى رفع مستوى الوعي عند الشباب اللبناني والقوة العاملة المستقبلية بالنسبة إلى أهمية المواضيع المتعلقة بالجودة التي ستواجه التلاميذ في حياتهم المهنية. كما وتهدف أيضاً إلى تقديم أدوات مبدئية إلى هؤلاء الشباب لإرشادهم في التعامل مع هذا الموضوع.

شددت المحاضرات على أهمية أهداف برنامج الجودة إلى جانب التنظيم الداخلي ومسؤوليات برنامج الجودة، بالإضافة إلى عرض المفهوم العام للجودة وتاريخه وأنظمة السلامة والصحة "أيزو 22000:2005" ومتطلبات تحليل المخاطر ونقاط التحكم الحرجة HACCP وتم التطرق أيضاً إلى مفهوم سلسلة الجودة وفوائدها لكل من مكوناتها. تبع حلقات التوعية تلك جلسات من الأسئلة والأجوبة التي أثبتت نجاحا كبيرا.

نظّم برنامج الجودة خلال شهري أيار وحزيران ٢٠٠٨ سلسلة من المحاضرات حول الجودة في ست مدارس مختلفة ومعاهد مهنية وجامعات في أرجاء لبنان.



• تلامذة إحدى المدارس المشاركة في حملة التوعية

يوم التوعية للصناعات الغذائية



• جورج نصراري، رئيس نقابة أصحاب الصناعات الغذائية اللبنانية

أقامت نقابة أصحاب الصناعات الغذائية اللبنانية يوماً للتوعية للصناعات الغذائية، ضمن فعاليات معرض "هورিকা ٢٠٠٨" للضيافة، بالتعاون مع برنامج الجودة في وزارة الاقتصاد والتجارة والوكالة الأميركية للتنمية الدولية "يو.إس.أيد" و"مشروع ماكل" التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "يونيدو"، في ٢٦ حزيران ٢٠٠٨، في "البيال"، برعاية وزير الاقتصاد والتجارة السابق سامي حداد.

واستهل هذا اليوم، جلسة افتتاحية تحدث فيها كل من رئيس نقابة أصحاب الصناعات الغذائية اللبنانية جورج نصراري، غسان جاموس من "يو.إس.أيد"، المنسقة الوطنية لمشروع "ماكل" سهى عطالله بيهم، مدير برنامج الجودة علي برو والوزير حداد.

وتخلل هذا اليوم عروض للخبراء التاليين:

- خبير "ماكل"، توفيق رزق، ألقى كلمة حول مواضيع حاجات التتبع.
- حسين ديب (برنامج الجودة)، تحدث عن مواضيع النظافة والتصدير.
- ومحمد داغر (يو.إس.أيد) تكلم حول أهمية الصحة الغذائية والشروط العالمية للتصدير، مع الإشارة إلى متطلبات إدارة الأدوية الأميركية (إف.دي.أي.).
- واختتم العرض فادي صادر، من مصرف الإعتدال اللبناني، الذي ركز على التسهيلات الائتمانية لشركات الصناعات الغذائية.

وتبع الإجتماع حفل غداء ومحادثات حول الحلول لرفض صادرات الغذاء اللبنانية وتم طرح عدد من الإقتراحات المهمة. اعتبر الحدث ناجحاً وضمّ أكثر

من ١٠٠ مشترك.